بسم الله الرحمن الرحيم:

والصلاة والسلام على أشرف خلق الله سيدنا وحبيبنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

سيدي الرئيس..... أستاذي ومؤطري الفاضل.....السادة الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة.....حضرات السيدات والسادة

أيها الحضور الكريم

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

بداية من لم يشكر الناس لم يشكر الله... فاسمحوا لي قبل أن أقدم عرضا موجزا عن الأطروحة والتي توجد بين أيديكم أن أتقدم بأسمى عبارات الشكر والامتنان إلى الدكتور الفاضل **إدريس لكريني** والذي تشرفت بتأطيره لي في إعداد هذه الأطروحة لما بذله من جهد حثيث في تصويب هذا العمل عبر نصائحه القيمة والسديدة. وكذلك لمعاملته الطيبة والإنسانية. فله مني كامل الاحترام والتقدير وجميل العرفان.

والشكر ممتد للسادة الأساتذة الأفاضل: الدكتور الفاضل **محمد نشطاوي** على تفضله بقبول تقييم ومناقشة هذه الأطروحة وكذلك تراس لجنة المناقشة فله منا جزيل الشكر والعرفان.

والشكر كذلك موصول للدكتور الفاضل **الحسين شكراني** الذي شرفني بقبول تقييم ومناقشة أطروحتي فله منا أسمى آيات التقدير والامتنان.

وأتقدم بالشكر الجزيل للدكتور الفاضل **رشيد لبكر** لقبوله تقييم ومناقشة أطروحتي وكذلك لتكبده عناء السفر من اجل الحضور للمناقشة فله منا فائق عبارات التقدير والامتنان.

والشكر موصول للدكتور الفاضل **العربي بلا** لتشريفي بقبوله أن يكون عضوا في لجنة المناقشة لأطروحتي فله منا جميل الامتنان والعرفان.

وأنا على يقين بأنني جد محظوظ لتواجد قامات علمية كبيرة من مختلف المشارب والحقول المعرفية ضمن لجنة مناقشتي من مثيل العلاقات الدولية وعلم السياسة والقانون الدستوري

والبيئة والسياسات العمومية. وبالتأكيد سيساهم ذلك في تجويد هذه الأطروحة من مختلف الزوايا وبشكل متكامل.

وللأمانة أريد أن أشير أساتذتي الكرام الى أني قمت ببعض التعديلات على نسخة الأطروحة التي أمامكم والتي إجمالا همت الجوانب الشكلية، فلقد تم الاستغناء عن أسلوب الكتابة بالعوارض في العديد من أجزاء الأطروحة وتم الاحتفاظ ببعضها للضرورة القصوى. كذلك تم تصحيح بعض الأخطاء المطبعية، ومن ثم تم تقديم توضيح مقتضب عن أسباب اختيار المنهج المعتمد بهذه الأطروحة. وفي الأخير تم نقل بعض المعلومات إلى الهامش لتفادي التفصيل الزائد. ويمكن اعتبار ان الدلالة الضمنية لهذه التعديلات استعداد الباحث بشكل تام لأي تعديلات مستقبلية تقترحها اللجنة المحترمة والتي ستسهم في اغناء واثراء هذه الأطروحة من منطلق القناعة التامة بأن هذا العمل هو في مرحلته الجنينية وعلى أمل الاستمرار حتى يولد في أحسن صورة.

أما بعد:

فموضوع هذه الأطروحة التي بين أيدي اللجنة الكريمة معنون ب" **تدبير المخاطر البيئية بالمغرب الواقع والرهان**"

يقع المغرب تحت طائلة تهديد العديد من المخاطر البيئية وتحيل كلمة مخاطر ومفردها مخاطرة RISK الى الجمع بين احتمالية وقوع حدث وعواقبه السلبية وتعتبر المخاطر البيئية اما مخاطر طبيعية أي ذات منشأ طبيعي أو مخاطر تكنولوجية بمعنى آخر مخاطر من صنع الانسان ويتعرض المغرب سنويا للعديد من الكوارث، من أبرزها وأكثرها تأثيرا، الزلازل والفيضانات والجفاف والعواصف والأوبئة. إذ بالنسبة للفياضات بالمغرب، فهي تهدد مناطق كثيرة، ومن أهم الفيضانات التي تعرض لها المغرب في السنوات الأخيرة، فيضان أوريكا سنة 1995 بمراكش، بحيث خلف 150 قتيل و88 مفقود، وفيضان الدار البيضاء سنة 2002 الذي سجل 63 حالة وفاة ومئات المنازل المدمرة.

ويعد خطر الزلازل من التهديدات الكبيرة التي تواجه مناطق عديدة بالمغرب. وخاصة في شمال البلاد والوسط، فقد سجل تاريخ الزلازل بالمغرب مجوعة من الكوارث الكبرى،

كزلزال أكادير في عام 1960، والذي خلف 12000 حالة وفاة وتدمير العديد من المباني بلغت نسبتها 70 في المائة من المدينة. وعلى الرغم من حجم الزلزال المعتدل نسبيا فقد خلف خسائر فادحة بسبب عمقه الضحل وضعف البناء. وشهدت سنة 2004 زلزال بمدينة الحسيمة خلف 628 قتيل و926 مصاب 14 منهم حالتهم خطرة، كذلك سجل الزلزال انهيار 2539 مبنى 2498 منهم في المناطق القروية، وانهيار جزئي ل70 مبنى آخر.

وتعتبر كذلك ظاهرة تسونامي من المخاطر البيئية الكبرى بالمغرب، بحيث عرفت سنة 1755، تسبب زلزال لشبونة بموجات تسونامي وصلت لسواحل المملكة سواء بواجهة البحر الأبيض المتوسط وواجهة المحيط الأطلسي، وكان الأكبر من حيث الأضرار الكارثية. بحيث غطت الأمواج 2.5 كلم من اليابسة بمدينة طنجة، كما تأثرت كذلك كل السواحل المغربية الى حدود مدينة اكادير جنوبا. وقدرت أعداد ضحايا هذا التسونامي بعشرات الآلاف.

إن المخاطر التي يسببها الإنسان (التكنولوجية) كثيرة وهذا يشمل المخاطر الصناعية، إذ في سنة 2002، تعرضت مصفاة سمير لحريق، بحيث تسبب فيضان الوادي المالح في المحمدية في هذا الحريق، وأسفر ذلك عن مقتل شخصين وإصابة أربعة آخرين. وكذلك يشهد المغرب العديد من التهديدات الوبائية ففي سنة 2020 تعرض المغرب لجائحة عالمية (كوفيد19) والتي خلفت 1246659 حالة إصابة بفيروس كوفيد19 وسجلت وفات 16276 شخص.

في ظل هذه المتغيرات شرع المغرب في سنة 2016 بتحديث منظومته المتعلقة بتدبير المخاطر البيئية على المستوى الإستراتيجي والمؤسساتي. لذلك كان هناك العديد من المشاريع التي تروم تجويد العملية التدبيرية للمخاطر وفق منظور وقائي متجاوزا أسلوب رد الفعل الذي كان معمولا به.

عطفا على ما سبق، تهتم الأطروحة بواقع تدبير المخاطر البيئية بالمغرب على المستوى الاستراتيجي والقانوني والمؤسساتي والاجرائي سواء تلك المتعلقة بالمخاطر الطبيعية أو المتعلقة بالمخاطر التكنولوجية ما بين سنة 2016 وسنة 2021. كما تهتم الأطروحة كذلك

بالرهان المتعلق بتحقيق التنمية والتطوير على مستوى سياسات تدبير المخاطر البيئية بالمغرب.

- **أهمية الموضوع:**

إن تدبير المخاطر البيئية، موضوع يكتسي طابع الأهمية لأسباب عديدة، بحيث يعتبر هذا الموضوع أحد أركان تحقيق التنمية المستدامة، خصوصا وأن العمليات التنموية تتطلب المحافظة على المكاسب وتفادي الخسائر، وذلك ما تتيحه عملية تدبير المخاطر البيئية من محاولة للحد من الخسائر المادية والبشرية. وتمكن عملية تدبير المخاطر البيئية من المساهمة في ضمان استمرارية العيش الكريم للمجتمعات وللأجيال القادمة، بالتركيز على مجموعة التدابير الهادفة الى التقليص من مخاطر استنزاف الثروات الطبيعية والمحافظة عليها من التلوث ومختلف الإيذاءات. ويتميز موضوع الدراسة بملامسته بشكل مباشر للأمن الإنساني، فهو يتعلق بالحفاظ على أرواح وممتلكات الأشخاص. كما يوفر السبل الكفيلة للتعايش مع الظواهر الطبيعية من دون أن تشكل خطر، وذلك عبر أساليب وقائية وتدخلية وبنائية معينة.

- **إشكالية الموضوع:**

تتعدد أساليب تدبير المخاطر البيئية من دولة لأخرى، بحسب مقومات وقدرات كل بلد، وكذلك أنواع ووتيرة المخاطر التي تتعرض لها الدول، إلا أن للدول نفس الأهداف من تدبير المخاطر البيئية والتي تتمحور حول حماية الأرواح والممتلكات، والمغرب بتدبيره للمخاطر البيئية لا يخرج عن هذا النطاق. **فما هو واقع تدبير المخاطر البيئية بالمغرب بالموازاة مع التوجهات والممارسات الدولية في هذا المجال، وذلك في سبيل تحقيق رهان تطوير وتنمية هذا التدبير؟**

من هذه الإشكالية تتفرع مجموعة من التساؤلات:

- ما هي الإستراتيجيات الدولية والوطنية التي تعنى بتدبير المخاطر البيئية؟
- ماهي المؤسسات الدولية والوطنية التي تهتم بتدبير المخاطر البيئية؟

- ما هي الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتعلقة بالمخاطر البيئية؟
- ما هو واقع التشريع المغربي فيما يتعلق بتدبير المخاطر البيئية؟
- كيف تتم عملية تدبير المخاطر البيئية بالمغرب انطلاقا من دورة تدبير المخاطر البيئية؟
- كيف يتم تدبير المخاطر التكنولوجية بالمغرب؟
- ما هو واقع الهشاشة بالمغرب؟

- **فرضيات الأطروحة:**

إن مسألة تدبير المخاطر البيئية تتطلب قدرة عالية من التخطيط ومواكبة للساحة الدولية كما توفر الإمكانيات المادية والبشرية. وتفترض الدراسة بأن المغرب يعيش في مرحلة تطوير منظومته المتعلقة بتدبير المخاطر البيئية، وذلك عن طريق تنزيل مفرزات النشاط الدولي بهذا الخصوص من أجل سد ثغرات عديدة على مستوى هذه المنظومة. وعلى الرغم من هذا التطوير إلا أنه تم إغفال العديد من المقتضيات على المستوى الإستراتيجي والمؤسساتي والقانوني، منها إيلاء الاهتمام بتطوير تدبير المخاطر الطبيعية وعدم مراعاة المخاطر التكنولوجية في عملية التطوير سواء على المستوى الإستراتيجي والمؤسساتي والقانوني.

- **منهجية الأطروحة:**

بحسب طبيعة الموضوع ستتم الاستعانة ب**المنهج الوظيفي أو التحليل الوظيفي** وذلك لاعتبار تدبير المخاطر البيئية فعل يهدف إلى تحقيق غاية أو وظيفة معينة (حماية الأرواح والممتلكات). ويساعد هذا المنهج في الوقوف على مخرجات النظام البيئي المغربي وتحديد وظائف المؤسسات والفاعلين في مجال تدبير المخاطر البيئية، وكذلك مختلف الإستراتيجيات والتشريعات التي تؤطر الموضوع. وذلك من أجل فهم الحاضر (واقع تدبير المخاطر البيئية بالمغرب) والتوجيه السليم للمستقبل (سبل تقويم تدبير المخاطر البيئية بالمغرب).

وستستعين الأطروحة بمجموعة من المقتربات (Approches) منها **المقترب المؤسساتي** من أجل رصد المؤسسات المتدخلة في بلورة وتنفيذ وتقييم تدبير المخاطر البيئية على

المستوى الدولي وبالمغرب بما في ذلك المؤسسات المتدخلة بشكل مباشر وتلك المتدخلة بشكل غير مباشر، ورصد التداخل بين هذه المؤسسات وتحديد اختصاصاتها، وذلك لفهم الجانب العملياتي لحكامة تدبير المخاطر البيئية بالمغرب.

وسيتم الاستعانة ب**المقترب القانوني** عبر إبراز القوانين والاتفاقيات والمعاهدات التي تؤطر قطاع تدبير المخاطر البيئية بالمغرب وكذلك على المستوى الدولي، من أجل معرفة الضوابط القانونية التي تحدد وتؤطر أنشطة تدبير المخاطر البيئية.
كما ستتم الاستعانة **بالمقترب الإحصائي** عبر الاعتماد على مجموعة من الإحصائيات والبيانات التي تعطي مؤشرات عن وضعية البيئة على المستوى العالمي وكذلك على مستوى المغرب، بالإضافة الى التطرق لإحصائيات تحدد وضعية المخاطر البيئية ونتائجها على المستوى البشري والمادي والاقتصادي والصحي والاجتماعي.
ولا يمكن أن يتم تحديد واقع تدبير المغرب للمخاطر البيئية دون الاعتماد على **المقترب المقارن**، وذلك عن طريق مقارنة التجربة المغربية من حيث تدبير المخاطر البيئية بمجموعة من التجارب الدولية المتقدمة، وذلك لمحاولة فهم مكامن القصور في تدبير المخاطر البيئية بالمغرب، ومحاولة الأخذ بهذه التجارب كدروس مستفادة.

وبناء على ما سبق، وبالاعتماد على عنوان الأطروحة وإشكاليتها الرئيسية وكذلك أسئلتها الفرعية سيتم تناول موضوع الأطروحة وفق قسمين الأول عنوناه ب**واقع حكامة المخاطر البيئية بالمغرب** والذي حاولنا ضمنه تحديد واقع تدبير المخاطر البيئية بالمغرب عبر تحليل مجموعة مداخل هذا التدبير والتي تتجلى في المدخل الإستراتيجي والمدخل المؤسساتي والمدخل القانوني.

ولقد تم تناول هذا القسم من خلال فصلين الفصل الأول تعلق ب**الإستراتيجيات الدولية والوطنية لتدبير المخاطر البيئية: السياق والمضامين** والذي عبره تم التطرق لأهم الإستراتيجيات لتدبير المخاطر البيئية سواء الدولية أو الوطنية بحيث تم التطرق لمضمون الإطار سنداي 2015-2030 والذي يعتبر الخطة العالمية الرئيسية لتدبير المخاطر البيئية

ومن ثم رصد أهم المخططات والإستراتيجيات التي تهدف الى تدبير المخاطر البيئية بالمغرب على غرار الإستراتيجية الوطنية لإدارة المخاطر الطبيعية 2031/2021.

ومن خلال الفصل الثاني من هذا القسم والذي اتخذ عنوان **تنظيم تدبير المخاطر البيئية بالمغرب** تم التطرق للإطار المؤسساتي لتدبير المخاطر البيئية سواء على المستوى الدولي أو الوطني، وتم كذلك تبيان المؤسسات الرئيسية المتدخلة في عملية تدبير المخاطر البيئية سواء الدولية منها أو الوطنية. وفي الجزء الثاني من هذا الفصل تم التطرق للإطار القانوني المتعلق بتدبير المخاطر البيئية سواء على المستوى الدولي أو على المستوى الوطني.

أما القسم الثاني من هذه الأطروحة والذي عنوناه **برهان تنمية تدبير المخاطر البيئية بالمغرب** فعبره حاولنا وضع **تقييم لدورة تدبير المخاطر البيئية بالمغرب** وذلك في الفصل الأول وتم تحديد أربع مخاطر رئيسية هي الزلازل والفيضانات وحرائق الغابات وجائحة كوفيد 19. وفي الفصل الثاني من هذا القسم والذي عنوناه ب**تقويم تدبير المخاطر البيئية بالمغرب** تم فيه الإشارة الى ضرورة تطوير الإطار القانوني لتدبير المخاطر البيئية بالمغرب. عبر خلق قانون يتعلق بالحد من المخاطر البيئية، وذلك بالاستناد الى مختلف التجارب الدولية والتي اعتمدت ضوابط الحد من مخاطر الكوارث ضمن قوانينها المعنية بتدبير المخاطر. وتم خلال هذا الفصل كذلك تحديد واقع المخاطر التكنولوجية والهشاشة بالمغرب والحلول الكفيلة بتدبيرها.

نتائج:

ويمكن تحديد أهم النتائج التي وصلت إليها الأطروحة في اعتماد الإطار العالمي سنداي على مقاربة وقائية تتجاوز منطق رد الفعل الذي كان سائد ويقدم الإطار قاعدة تستند اليها البلدان لتنمية تدبير المخاطر البيئية؛ أما على مستوى التشريع العالمي تتعدد الصكوك المتعلقة بالمخاطر البيئية إلا أنه لا يوجد قانون دولي معني بالحد من المخاطر البيئية؛ ولقد اعتمد المغرب استراتيجية طموحة لإدارة المخاطر الطبيعية والتي تعتمد مقاربة وقائية وتعتمد تدابير حديثة للحد من المخاطر الطبيعية، إلا أنها لا تغطي جانب مهم من المخاطر يتعلق بالمخاطر التكنولوجية؛ وليس هناك قانون وطني يؤطر تدابير الحد من المخاطر البيئية

(التكنولوجية والطبيعية) بالمغرب؛ كما تم تسجيل مجموعة من النقائص على مستوى دورة تدبير المخاطر البيئية؛ وتبين بأن معدلات الهشاشة بالمغرب ترتفع مما يجعله عرضة بشكل أكبر للمخاطر البيئية.

وفي الأخير حفظنا وحفظكم الله من أي مخاطر أو كوارث والله ولي التوفيق.